الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة2–لونيسي علي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
بالتعاون مع خلية ضمان الجودة لجامعة البليدة2
ومخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية

تنظم ملتقى دولي حول:

دور الوقف في تحقيق الاستدامة المالية لمؤسسات التعليم العالي

يومي 23 و24 نوفمبر 2021

الاسم واللقب	سارة دريدي	سناء العايب
الرتبة العلمية	أستاذة محاضرة "ب"	أستاذة محاضرة "ب"
التخصص	اقتصاد ومالية	مالية وبنوك
البريد الإلكتروني	dridiriheb@gmail.com	laibsana89@gmail.com
الجامعة	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة–	

عنوان المداخلة	تمويل الأوقاف لقطاع التعليم العالي الجزائري سبيل لتحقيق التنمية المستدامة

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية لإبراز أهمية الوقف في تمويل قطاع التعليم العالي، و ضرورة صياغة آليات جديدة للتمويل الوقفي لقطاع التعليم العالي في الجزائر كجزء من البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، و قد تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الصور المختلفة لتمويل الوقف لقطاع التعليم العالي و بالأخص لنعت واقع الوقف العلمي بالجزائر، و تحليل أسباب تأخره و شرح آليات و تحديات استقطاب التمويل و الاستثمار الوقفي للجامعات الجزائرية، و قد خلصت الدراسة لحقيقة تأخر الوقف العلمي بالجزائر و ضرورة رفع التحديات لاستحداث الأطر المؤسسية و التشريعية داخل الجامعة الجزائرية لتسيير التمويل الوقفي لها، والوقوف على الإفصاح المالي للتمويل و الاستثمار الوقفي ونشره، و توعية الأطراف المتدخلة بجدية العملية و أثرها الإيجابي على جودة البحث و التعليم العالي .

الكلمات المفتاحية: التمويل الوقفي، الوقف العلمي، الصناديق الوقفية.

Abstract: This research paper aims to highlight the importance of the Wakf in financing the higher education sector, and the need to formulate new mechanisms for the Wakf funding of the higher education sector in Algeria as a part of the social dimension of sustainable development. The descriptive analytical approach has been relied upon to describe the different forms of Wakf funding for the higher education sector, in particular to describe the reality of the scientific Wakf in Algeria, and to analyze the reasons for its delay and to explain the mechanisms and challenges of attracting funding and Wakf investment for Algerian universities. Finally, the study was concluded: The need to raise challenges to create institutional and legislative frameworks within the Algerian University to manage Wakf funding, which will have positive impact on the quality of research and higher education.

Key words: Wakf funding , the scientific Wakf, Wakf funds.

مقدمة: إن قطاع التعليم العالي في الجزائر يعاني الكثير من المشاكل، و خاصة مع تهاوي أسعار البترول و تداعيات جائحة كورونا، حيث كان من الضروري جدًا التحول إلى التعليم عن بعد و نظام التفويج، حيث يستلزم الأول بنية تحتية افتراضية و يستدعي الثاني توسعة الفضاءات المخصصة للتعليم الحضوري من أقسام و مدرجات وقاعات و مخابر و غيرها. و في ظل التوجه الحكومي نحو تحقيق التنمية المستدامة التي يعد قطاع التعليم العالي أحد أهم محاورها، فإن قطاع التعليم العالي يستدعي البحث عن طرق جديدة لتمويله فالجامعات الحكومية لوحدها أصبحت عاجزة على تقديم خدمات ذات جودة عالية، و يعتبر الوقف من أهم أدوات تمويل قطاع التعليم العالي في الكثير من الدول. و انطلاقا من هذه الحقيقة تمَ طرح الإشكالية التالية:

ما هي آليات تفعيل القطاع الوقفي لتمويل قطاع التعليم العالي الجزائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أهم جانب من جوانبها الاجتماعية؟

- **الأسئلة الفرعية:**
  - ما هي أبعاد التنمية المستدامة من منظور إسلامي و سبل تمويلها؟
  - ما هي أشكال التمويل الوقفي لقطاع التعليم العالي؟
  - ما هو واقع القطاع الوقفي العلمي في الجزائر؟
  - كيف يتم استقطاب التمويل الوقفي لقطاع التعليم العالي في الجزائر؟
  - ما هي تحديات و آفاق تمويل الأوقاف لقطاع التعليم العالي الجزائري؟
- **الفرضيات:**
  - للتنمية المستدامة بعد اقتصادي و بعد اجتماعي و بعد بيئي.
  - من أهم أشكال التمويل الوقفي لقطاع التعليم المساهمة في تشييد البنى التحتية.
  - القطاع الوقفي في الجزائر لا زال متأخرا، إذ يفتقر للآليات التي تنظم عمله، و تعد هذه الأخيرة أهم التحديات التي تواجهه.
- **أهمية الموضوع:** تنبثق أهمية الموضوع من ضرورة البحث عن طرق شرعية جديدة لتمويل الجامعة الجزائرية امتثالا لتجارب ناجحة على الصعيد الدولي، خاصة و أن قطاع التعليم العالي يعيش ضائقة مالية بسبب ضعف قيمة الغلاف المالي المخصص له بسبب تهاوي أسعار البترول و ما يتطلبه القطاع في زمن جائحة كورونا.
- **الأهداف:** تتجلى أهداف الدراسة في النقاط التالية:
  - ✓ معرفة و فهم آلية الوقف لدعم قطاع التعليم العالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
  - ✓ تحديد واقع القطاع الوقفي في الجزائر.
  - ✓ طرح آليات تمويل الوقف لقطاع التعليم العالي الجزائري بالنظر إلى تجارب دول أخرى.
  - ✓ الوقوف على التحديات الواقعية التي تواجه مستقبل التمويل الوقفي لقطاع التعليم العالي الجزائري.
- **المنهج:** تمَ الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي لما يستدعيه الموضوع من تحليل للإحصائيات و وصف لظاهرة تمويل مختلف أشكال الوقف لقطاع التعليم العالي.
- **الخطة الدراسة:**
  - **المحور الأول:** التنمية المستدامة و أبعادها و طرق تمويلها
  - **المحور الثاني:** العلاقة بين الوقف العلمي وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي
  - **المحور الثالث:** واقع وآفاق تمويل القطاع الوقفي لقطاع التعليم العالي في الجزائر

المحور الأول: التنمية المستدامة و أبعادها و طرق تمويلها بين الفكر التقليدي و الإسلامي

إن التنمية ظاهرة متعددة الأبعاد، و قد تطور مفهومها عبر الزمن تماشيا مع الظروف المحيطة بها، هذه الأخيرة التي تؤثر على ابتكار طرق متنوعة لتمويلها وفقا للتوجهات الفكرية المختلفة.

أولا: تعاريف التنمية المستدامة بين التقليدي و الإسلامي

1. التنمية المستدامة من منظور تقليدي:

منذ عام 1987 برز مصطلح **التنمية المستدامة**، وبالتحديد في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك **Our Common Future**) والتي كان يرأسها رئيسة الوزراء في النرويج سابقا **(Brundtland)**لذلك يذكر هذا التقرير في معظم الأدبيات باسمها **(WCED , 1987)**[1] ، وحسب هذا التقرير تم تعريفها على أنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الاخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"[2]، ويعالج هذا التعريف موضوع الحاجات الأساسية التي يجب تلبيتها وتوفيرها لجميع أطراف المجتمع بالشكل الذي يضمن تحقيق عدالة اجتماعية ليس فقط بين أفراد المجتمع الحالي وإنما بين أفراد المجتمع الحالي وأفراد المجتمع المستقبلي، كما يعالج فكرة تحديد الاستغلال اللاعقلاني للموارد المتاحة وترك المجال للأجيال القادمة للاستفادة من هذه الموارد، غير أنه لم يذكر نوع هذه الحاجات وكيفية تلبية الجيل المستقبلي لها[3].

كما عرفتها هيئة الأمم المتحدة على أنها: "مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأفراد والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية"[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أهم خصائص وسمات التنمية المستدامة والتي أعلن عنها في قمة ريو التي عقدت حول البيئة والتنمية المستدامة في عام 1992، ومن أهمها[5]: كونها **تنمية طويلة المدى**، باعتبارها تراعي تلبية الاحتياجات القادمة من الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى كونها **تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول**، حيث أن أولوياتها تتمثل في تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة الأفراد المادية والاجتماعية، كما أنها **تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية**، سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات، حيث أهنا تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، فضلا عن كونها تعد **تنمية متكاملة** تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، وكيفية جعل تلك العوامل تعمل بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

---

[1] عايد عبد الله العصيمي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص : 54.

[2] يحي مسعودي، **اشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص: 10.

[3] مُحَمَّد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس ، 2011، ص: 51.

[4] زبير عياش، أميرة بن مخلوف، **الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا من منظور الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، نوفمبر 2013، ص: 288.

[5] زبير عياش، أميرة بن مخلوف، **نفس المرجع السابق**، ص: 289.

2. تعريف التنمية المستدامة من منظور إسلامي:

إن الباحثون في الاقتصاد الاسلامي و الفقهاء يرون أن التنمية ليست عملية الإنتاج و الاستثمار فقط، بل هي عملية كفاية الإنتاج و عدالة التوزيع، و إنها لا تقتصر على توفير الجانب المادي فيها بتلبية حاجيات الإنسان والمجتمع، بل تهتم بتحسين الظروف الاجتماعية و الإنسانية حتى في جوانبها الروحية بغية الوصول إلى إشباع الحاجات و تلبية المتطلبات اللازمة لإقامة مجتمع إنساني وفق منهج الشريعة الإسلامية[1].

انطلاقا من هذا التعريف، يمكن القول أن التنمية من المنظور الإسلامي تؤكد ما تمّ التوصل إليه في الفكر الكلاسيكي التقليدي لمفهوم التنمية المستدامة من تركيز على أربع أبعاد مكملة لبعضها البعض، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، الإنساني و البيئي، و يتجلى ذلك من خلال الآيات القرآنية التي تجسد هذه الآيات.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة بين التقليدي و الإسلامي

1- أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد، تتمثل في البعد الاقتصادي، البيئي و الاجتماعي، ونوضحها فيما يلي[2]:

- **البعد الاقتصادي:** تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الانساني بأفضل نوعية مثل: الطعام، المسكن، الصحة، التعليم ...الخ
- **البعد البيئي:** يركز البعد البيئي على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك، النمو السكاني، التلوث، أنماط الانتاج واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.
- **البعد الاجتماعي:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الانسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.

2- أبعاد التنمية المستدامة من منظور إسلامي:

أشار الإسلام من خلال آيات قرآنية إلى الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة كما يلي[3]:

- **البعد الاقتصادي:** يجب استغلال الموارد بطريقة صحيحة، لأن عدم استغلالها بالطريقة المثلى يمثل اقتصاديا **"التخلف"**، ولقد عبر القرآن الكريم عن التخلف بمعناه السابق بتعبير «الكفر بنعمة الله»، فالكفر هو الستر والجحود وعدم الاعتراف، ووجود موارد رزق الله سبحانه العباد بها دون استغلالها أو استغلالها بشكل خاطئ يعتبر كفر بها، وعاقبة ذلك كما قرر القرآن الكريم المعيشة

---

[1] السعيد دراجي، التنمية المستدامة من منظور إسلامي، منقول من الموقع:
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/11131/1/essaid%20draji.pdf

2 مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد26، جوان 2010، ص:

[3] محمّد عبد الحليم عمر، التنمية المستدامة من منظور إسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد418، ديسمبر2020، على الموقع: **https://www.aliqtisadalislami.net**

الضنك التي قوامها الفقر الجسدي والنفسي بالجوع والخوف، كما قال ربنا سبحانه وتعالى (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُون) النحل 112.

- **البعد الاجتماعي**: للإسلام موقف متميز من البعد الاجتماعي مبني على أن المال مملوك لله حقيقة، وإنما جعله أمانة فى يد الإنسان واستخلفه فى إدارته والانتفاع به، وأن لله – المالك الأصلي للمال – حق فيه، وحق الله في التصور الإسلامي هو حق المجتمع يجب أن يؤديه المستخلف، كما قال ربنا سبحانه)وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ) النور 33، ويقول عز من قائل(آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِير) الحديد 7.

ويتنوع حق الله عز وجل في المال الذي هو حق المجتمع إلى حقوق واجبة مثل الزكاة، وحقوق تطوعية مثل الصدقات الأخرى والوقف، إلى جانب رعاية حقوق أصحاب المصالح الأخرى.

- **البعد الإنساني**: العدالة بين الأجيال المختلفة، والتي يصورها **الإمام الماوردى** بقوله «لولا أن الثاني – الجيل التالي – يرتفق – ينتفع– بما أنشأه الأول حتى يصير مستغنياً لافتقر أهل كل عصر إلى إنشاء ما يحتاجونه من منازل السكن وأراضي الحرث، وفي ذلك من الإعواز وتعذر الإمكان ما لا خفاء فيه، فلذلك ما أرفق اللَّهَ تعالى خلقه باتساع الآمال إلا حتى عمر به الدنيا فعمّ صلاحها وصارت تنتقل بعمرانها إلى قرن بعد قرن، فيُتِمُّ الثاني ما أبقاه الأول من عمارتها، ويرمّم الثالث ما أحدثه الثاني من شعثها لتكون أحوالها على الأعصار ملتئمة، وأمورها على ممر الدهور منتظمة.
- **للبعد البيئي**: فتوجد مقررات إسلامية عديدة تعمل على حماية البيئة وعدم الإضرار بها، مثل النهى عن الإفساد في الأرض، حيث يقول ربنا سبحانه (وَلاَ تَبْخَسُواْ النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِين) الأعراف 85، ويقول عز من قائل (وإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ (البقرة 205، إلى جانب وجود مقررات أخرى خاصة بالمحافظة على المياه والنظافة، ورعاية الحيوان، ونشر المساحات الخضراء، وتحريم الإسراف والتبذير الذى يؤدي إلى استنزاف الموارد فى غير فائدة، بل وصل الأمر إلى جعل العمل البسيط لحماية البيئة من شُعب الإيمان كما جاء فى قوله ﷺ « الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنْ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنْ الْإِيمَانِ» رواه مسلم.

إذن فالتنمية المستدامة ارتقت لتتعدى بعدها الاقتصادي الذي يهدف إل الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، و بعدها الاجتماعي للتحسين من مستوى معيشة السكان، لتهتم بالبيئة بالموازاة مع العمل على بلوغ هذه الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية، لما للمحافظة على البيئة من ضمان لحياة البشر عامة من خلال الأخذ بعين الاعتبار لنصيب الأجيال المستقبلية مما تزخر به المعمورة، و هي صورة راقية جدًا أوصى بها الإسلام منذ عهود، و اجتهد المسلمون في البحث عن الطرق المشروعة لتمويل التنمية المستدامة، و من صور هذا التمويل: المصارف الاسلامية، إيرادات الوقف و الزكاة، و الصكوك الإسلامية.

ثالثا: مصادر التمويل الإسلامي للتنمية المستدامة

يوفر الاقتصاد الإسلامي آليات مختلفة لتمويل التنمية المستدامة، لما لها من خصائص لا تتعارض مع مصلحة المجتمع، بل تعمل آلياتها على مطابقة مشروعية المشروعات للقواعد و الأحكام الإسلامية، كما تدرج هذه الآليات هدف التكافل الاجتماعي ضمن أهدافها لخدمة المجتمع، دون إهمال مصادر التمويل التقليدية من صادرات و قروض و هبات و استثمار أجنبي.

1. تعريف التمويل الإسلامي: هو العلم الذي يدرس مصادر الحصول على الأموال وتوظيفها واستثمارها بقصد الاسترباح أو التبرع بما يحقق منافع الفرد والمجتمع وعمارة الأرض في إطار الشريعة الإسلامية بقواعدها ومصادرها[1].

إذن التمويل الإسلامي هو مجموع الطرق المشروعة للحصول على الأموال للقيام بالمشاريع، أو تحقيق هذه الأخيرة بالطرق المشروعة لتحقيق التنمية المستدامة.

2. آليات التمويل الإسلامي للتنمية:

أ. **العمل المصرفي الإسلامي:** يعتبر العمل المصرفي الإسلامي أكثر كفاءة لاستثمار الموارد المتاحة في ظل استخدام مبدء المشاركة لكفاءته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تحقيق التنمية البشرية و يسمح بالمشاركة في اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية، و بالتالي يدفع الجميع من وحدات الفائض ووحدات العجز للمساهمة في النشاط الاقتصادي و تنمية المجتمع، وهي من أهداف التنمية المستدامة التي تسعى لتحقيقها، بالإضافة لتنوع صيغ هذا التمويل كالمضاربة و السلم و المزارعة والاستصناع و المغارسة وهي صيغ كفيلة بتمويل المشاريع عالية التكلفة.

ب. **الزكاة:** تقوم آلية الزكاة بدور كبير في تحقيق العدالة في توزيع و إعادة توزيع الدخل و الثروة بحيث أن أخذ الزكاة من أموال الأغنياء و رده للفقراء و المحتاجين يخلق توازن اجتماعي و اقتصادي، و هو ما تصبو إليه أهداف التنمية المستدامة.

ت. **الوقف:** يعد من مصادر التمويل التي يلجأ إليها الكثير من الدول العربية والإسلامية لتغطية العجز المالي بحيث يتم تخصيص ريعه في الكثير من المشروعات سواء الاقتصادية كالزراعة و إنشاء الطرق و تعبيدها وتوفير المياه الصالحة للشرب و إنجاز السكنات والصناعات الخفيفة أو مشروعات اجتماعية كبناء المساجد والمدارس ودور العلم ومراكز الرعاية الصحية، وهناك العديد من الشواهد التي تعبر عن منجزات الوقف عبر حقب مختلفة للحضارة الإسلامية، إذن يقوم الوقف بتمويل مختلف احتياجات التعليم في مختلف أطواره على اعتبار أنه من أهم المحاور الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة، و خاصة التعليم العالي الذي يستدعى حشد مبالغ ضخمة نظرا لتعدد و اختلاف أوجه الإنفاق فيه من بنى تحتية وتجهيزات و شبكات افتراضية و كتب ومصاريف المخابر و البحث العلمي و مصاريف الإقامة من إيواء وإطعام و نقل وغيرها فضلا عن العدد الكبير للطلبة و الأساتذة و العمال الإداريين و التقنيين، و ما يترتب عن ذلك من تكاليف.

انطلاقا مما سبق يمكننا القول أن التنمية من المنظور الإسلامي تؤكد ما تمَ التوصل إليه في الفكر الكلاسيكي التقليدي لمفهوم التنمية المستدامة من تركيز على أربع أبعاد مكملة لبعضها البعض، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، الإنساني و البيئي، و يتجلى ذلك من خلال الآيات القرآنية التي تجسد هذه الآيات، التي ارتقت لتتعدى بعدها الاقتصادي الذي يهدف إل الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، و بعدها الاجتماعي للتحسين من مستوى معيشة السكان، لتهتم بالبيئة و طرق المحافظة على نصيب الأجيال المستقبلية مما تزخر به المعمورة، و هي صورة راقية جدًا أوصى بها الإسلام منذ عهود، و اجتهد المسلمون في البحث عن الطرق المشروعة لتمويل التنمية المستدامة، و قد خلصوا لابتكار آليات تخص الفكر الإسلامي مثل الصيرفة الإسلامية و الوقف، هذا الأخير الذي يمكن أن يقوم بتمويل مختلف احتياجات التعليم في مختلف أطواره على اعتبار أنه من أهم المحاور الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة، و خاصة التعليم العالي الذي يستدعى حشد مبالغ ضخمة.

---

[1] نوال عبد المنعم، **أهمية التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة و انعكاساته على الاقتصاديات العربية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد418 ربيع الآخر1442-نوفمبر ديسمبر2020، على الموقع: **https://www.aliqtisadalislami.net**

المحور الثاني: العلاقة بين الوقف العلمي وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي

إن الاستثمار في رأس المال البشري وما يرتبط به من بحث علمي، يمثل عاملا أساسيا من عوامل النمو والارتقاء لمصاف الدول المتقدمة، غير أن هذا الهدف دائما ما يواجه مشاكل عديدة أبرزها مشكل التمويل الذي أثقل كاهل الحكومات، وبالتالي أصبح لابد من البحث عن مصادر دائمة تضمن مواجهة متطلبات القطاع المتنامية، فكان الحل هو الوقف العلمي، ومن خلال هذا العنصر سنتطرق لأهم صور استخدام هذه الآلية في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي.

أولا: ظهور الوقف العلمي وتعريفه

ظهر الوقف العلمي الإسلامي بظهور المسجد النبوي الشريف، غير أن ازدهار الحركة العلمية الوقفية كان بالتحديد بعد 400 سنة من الهجرة، وأشهر ما بني في ذلك الوقت هي المدرسة النظامية ببغداد (سنة 459) نسبة للوزير نظام الملك أبي علي بن إسحق الطوسي ووزير ملك شاه بن ألب أرسلان، ثم انتشرت الفكرة في سائر بلاد المسلمين عدا مصر التي كانت بيد الخلافة الفاطمية ومذهبهم مخالف لهذه الطريقة، وبعد قيام حكم صلاح الدين الأيوبي تم إنشاء عدة مدارس للشافعية والحنفية، ثم اقتدى به أولاده وأمراؤه الذين أدركوا أهمية العلم وخصصوا له أوقافا كثيرة والدليل هو تطور عدد المدارس، حيث كانت قبل عهد الملك **نورالدين زنكي** 16 مدرسة وقفية في الشام، وارتفع عددها في عهده إلى 58 مدرسة، منها 21 من ماله الخاص[1].

لم تقتصر فكرة الوقف العلمي على المدارس التي تسعى لتحبيب الناشئة في الجهاد عبر تدريس الآيات القرآنية التي تحث على ذلك، وإنما امتد الأمر إلى انشاء جامعات وقفية تهتم بمختلف العلوم، ولعل أشهرها جامعة القرويين التي تعتبر أول جامعة في تاريخ البشرية، وقد تأسست انطلاقا من الأوقاف التي أنشأتها النساء، وبالتحديد أوقاف السيدة **فاطمة الفهرية**، وجامعة القاهرة التي قامت على أوقاف السيدة **فاطمة بنت إسماعيل** سنة 1904 بالتعاون مع رجل الأعمال **مصطفى كامل الدجوي**، وكذلك جامعة الزيتونة وجامعة الأزهر[2].

من الجوانب التي رعاها النظام الوقفي العلمي في هذه الجامعات، نجد مجال الطب الصيدلة، فقد خصصت له أوقاف لتأليف الكتب ومن أمثلة ذلك كتاب **"البيمارستانات"** لزاهد العلماء **الفارقي** وهو عميد أحد المستشفيات في القرن الخامس هجري، وكتاب **"تذكرة الكمالين"** لطبيب العيون **علي بن عيسى** الذي وصف فيه 30 مرضا من أمراض العيون، وغيرها من الأعمال التي ساهم الدعم الوقفي في بروزها[3]، ويذكر **"ابن بطوطة"** خلال ترحاله في بلاد العرب أن العشرات من المدارس من المستوى الابتدائي إلى الجامعي كانت قائمة على أموال الوقف، فقد كان الوقف وراء تشييد أربعمائة مدرسة بدمشق في القرن السابع وقد أدى توافد طلبة العلم من مختلف أرجاء العالم إلى مراكز الحضارة والعواصم الإسلامية إلى إنشاء مرافق وقفية لإطعامهم وإيوائهم وعلاجهم، إلى جانب إنشاء الطرق وإقامة السقايات والأسبلة[4].

---

[1] نداء محمد زقزوق، **الوقف العلمي وعلاقته بالمستوى الحضاري للأمة**، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد (43)، الملحق (02)، 2016، ص ص: 808-809.

[2] كمال منصوري وآخرون، **الوقف العلمي كإحدى سبل دعم العليم العالي (جامعة هارفرد نموذجا)**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الوقف العلمي وسبل تفعليه في الحياة المعاصرة، جامعة حمة لخضر، الوادي، مارس 2017، ص ص: 264-265.

[3] هجيرة دليمي، **صور من الوقف العلمي في الحضارة الإسلامية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الوقف العلمي وسبل تفعليه في الحياة المعاصرة، جامعة حمة لخضر، الوادي، مارس 2017، ص : 213.

[4] عثمان علام وعمرو العمري، **الوقف العلمي المبتكر وأهميته في تطوير التعليم والبحث العلمي (نماذج إماراتية رائدة)**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد (04)، العدد (01)، جانفي 2021، ص: 120.

إن هذا السلوك البشري وهذه الثقافة الإنسانية لم تقتصر على التجربة الإسلامية، فقد احتضنتها حضارات وأمم أخرى واستوعبتها في ثقافتها الشعبية، كما احتوتها ضمن موروثها الحضاري الإنساني، وظهر ذلك جليا ضمن حملات التبشير المسيحي التي كانت تعتمد تبرعات الملوك والأثرياء، ثم تعدى ذلك إلى إنشاء جامعات تهتم بكافة العلوم، بعدما أظهرته الثورة العلمية في بلاد المسلمين من نجاحات جعلت هذه الدول الغربية تعيد التفكير في طرق نشر نفوذها، ولم تجد في ذلك سوى التعليم كآلية للنهوض بمجتمعاتها، وذلك إيمانا منها بأهمية التعليم العالي والبحث العلمي في دفع عجلة التنمية، فقد خصصت جزء من ميزانياتها للإنفاق على هذا القطاع، غير أن عجزها عن الوفاء بالتزاماتها دفعها للبحث عن مصادر تمويل دائمة تضمن سد الاحتياجات المتنامية لهذا القطاع. في هذا الصدد ظهرت الجمعيات الخيرية والمؤسسات غير الربحية، والقطاع الخيري، ثم المنظمات غير الحكومية **(Fondation, endowment, trust,donation,stichting, stiftelse, and saati)** [1] ضمن ما يسمى بالوقف الخيري لحل مشكلة التمويل ورفع نوعية التعليم.

بعد عرض محطات من الوقف العلمي نأتي لتقديم تعريف له، باعتباره أحد أشكال الوقف الخيري والذي يهدف إلى مساعدة شريحة المجتمع الفقير ودعم جميع احتياجات المرافق العامة مثل المرافق العامة والخدمات الصحية والمكتبة العامة والتعليم والمواصلات العامة وهياكل الأراضي العامة وما إلى ذلك [2].

الوقف العلمي هو نموذج لتمويل التعليم يشكل ممارسة خيرية من خلال مساهمة تقدمها جهات مختلفة لأغراض تعليمية، يمكن أن يكون الوقف التعليمي ملكية غير منقولة (مثل الأرض، والبناء)، والسلع، والأصول، والتمويل الممنوح لقطاع التعليم، بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي، وهذا بغرض استدامة التنمية الاقتصادية خاصة في مجال التعليم وإنشاء أموال مستمرة دون الاعتماد على الأموال التي تقدمها الحكومة[3].

يمكن القول أن الوقف العلمي هو تلك الممارسات الخيرية التي تسعى إلى تحقيق تقدم علمي وتكنولوجي، من خلال مساهمات هيئات مختصة تتأتى أموالها من تبرعات القطاع الخاص (أصول منقولة وغير منقولة)، الذي يعتبر البديل الأفضل والدائم لمواجهة تنامي احتياجات التعليم، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

ثانيا: دور الوقف العلمي في دعم التعليم العالي والبحث العلمي

تكمن أهمية الوقف العلمي بالنسبة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في النقاط التالية[4]:

- ✓ الأوقاف مصدر أساسي وربما وحيد لتمويل النفقات التشغيلية لمؤسسات التعليم العالي في العديد من الدول، حيث يستخدم جزء من عوائد الأوقاف إلى جانب الهبات والتبرعات والأقساط التي يدفعها الطلاب لهذا الغرض.
- ✓ يساهم الوقف العلمي في تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال ما يدره من عائدات تساهم في توفير احتياجات الجامعات الموقوف من أجلها، من خلال توجيه هذه الأموال للوفاء بمتطلبات الجامعة، وفي كثير من الأحيان تكتفي الجامعة بموارد الوقف العلمي دون الحاجة إلى الدعم المالي المقدم من الدولة.

---

[1] دلال الجيلالي، **دور الوقف في النهضة العلمية والثقافية (قراءة في التجربتين الإسلامية والغربية)**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية /قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (17)، جانفي 2017، ص: 140.

[2] Farra Munna Harun &al**, Issues and economic role of Waqf in higher education institution: Malaysian experience,** Al-Iqtishad: Jurnal Ilmu Ekonomi Syariah (Journal of Islamic Economics) **,** Vol 8 (01), January 2016, p: 151**.**

[3] Sayuti Ab Ghani & al, **Higher Educational Opportunities for Underprivileged Community Via Waqf Education Financing Models**, International Journal of Academic Research Economic and Management Sciences, Vol (10), No (02), 2021, pp: 72-73.

[4] كمال منصوري وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 265-266.

- ✓ يساهم في التمكين من إجراء البحوث وتطبيق التكنولوجيات الجديدة وتطوير أساليب التدريس واستكشاف مجالات أكاديمية جديدة، كما يساهم في الحفاظ على المكتبات والمختبرات ومختلف الأصول المادية وتطويرها.
- ✓ يساهم في تطوير النظام التعليمي من خلال الاشتراطات التي يضعها الواقفون في سير الدراسة في المؤسسات التعليمية الموقوفة، وبالتالي فإن وثيقة الوقف تعد اللائحة الأساسية للمؤسسات التعليمية، فقد كان لهذه الشروط أثر في كيفية تسيير المناهج بما تتضمنه من تنظيمات مالية وإدارية من حيث شروط القبول فيها وإعدادا الطلبة في كل تخصص.
- ✓ يساهم في توفير الهياكل القاعدية لقطاع التعليم العالي، باعتبار أنه يمكن أن يأخذ شكل المساهمات غير المنقولة.
- ✓ يساهم في استمرارية نشاط الجامعات ومراكز التعليم العالي (نظرا لكون الوقف غير قابل للإلغاء وبالتالي هو مصدر دائم) وتقديم الدعم الضروري لأعضاء هيئة التدريس والطلاب حتى في الأوقات المالية الصعبة التي قد تمر بها الدولة.
- ✓ يساهم في تمكين الجامعات ومراكز البحث العلمي من التخطيط على المدى الطويل نظرا لضمان توفر الموارد المالية اللازمة لإنجاز المشاريع الهامة في المستقبل، وكذا ترسيخ البنية التحتية للجامعات دون إثقال كاهل ميزانية الجامعة.
- ✓ يكرس لمبدأ الاستقلالية المالية للجامعات، والتي تعد من اهم عوامل التفوق العلمي.
- ✓ يساعد على استقطاب الكوادر العلمية والبحثية التي تكون على قدر كبير من الكفاءة، الأمر الذي يمكن الجامعة من تزويد المجتمع بمخرجات تعليمية أفضل، كما يضمن استقطاب أعضاء هيئة تدريس جدد لسد الاحتياجات.

ثالثا: الصور المختلفة لاستخدام الوقف في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي

بغرض الاستفادة من الوقف في تمويل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تم استحداث عدة صور للوقف العلمي منذ بداية ظهوره وإلى غاية العصر الحالي، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): صور استخدام الوقف في تمويل التعليم العالي والبح العلمي

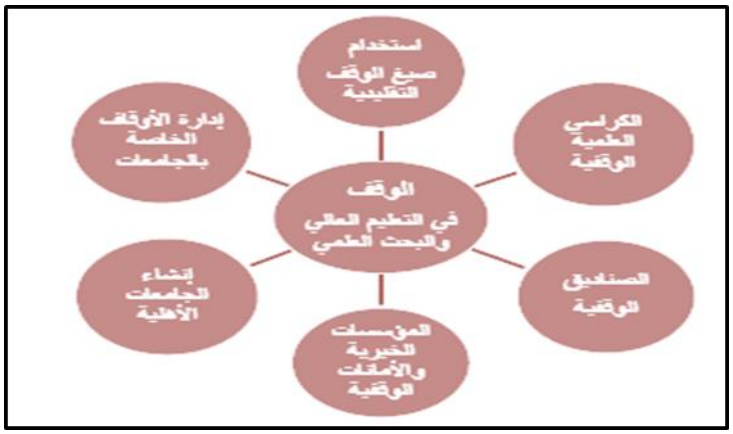

المصدر: مي علي محمود حسن، **الوقف كمصدر من مصادر التمويل مع التطبيق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في مصر**، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، 2014، ص: 26.

1- صيغ الوقف التقليدية:

يمكن الاعتماد على الصيغ التقليدية لإنشاء الأوقاف الاستثمارية والاستفادة من ريعها، ونعني بذلك وقف العقارات كالأراضي والمباني السكنية أو التجارية...إلخ، ووقف النقود التي يمكن وقفها إما في ودائع أو محافظ استثمارية، بالإضافة إلى الأسهم الوقفية،

وهي أسهم قابلة للتداول أو الاسترجاع أو السحب، ولا تخول لصاحبها التدخل في طريقة استثمارها، ولكنها تعبر عن قيمة صاحبها في المشروع الوقفي[1].

2- الكراسي الوقفية:

تسمى أيضا الكراسي العلمية أو البحثية وتعني وحدات جامعية ذات مرونة إدارية ومالية، مهمتها تشجيع القطاعات الواقعة خارج الجامعة على الإسهام في بناء بيئة بحثية واستشارية وتسهيل عملها في هذا المجال، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع كما يلي[2]:

أ. **كرسي علمي ممولة من الخارج:** يرغب ممول خارجي في استحداثه في موضوع معين ويوجد في الجامعة من المهتمين من يستطيع تحقيق أهدافه.

ب. **فريق بحثي من الجامعة:** يضع تصور لقيام كرسي علمي في موضوع تتميز به الجامعة من حيث المبررات والأهمية

ت. **كرسي علمي مستحدث من الجامعة:** تقترح وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي جدوى استحداثه.

وتهدف هذه الكراسي بالأساس إلى تحقيق أهداف متعددة يأتي من أبرزها ما يلي[3]:

- ✓ توجيه بعض البرامج الأكاديمية والبحثية في الجامعات، واستقطاب الكفاءات العلمية المتخصصة لتنشيطها.
- ✓ الإفادة من أصحاب الخبرات العلمية وتسخير خبراتهم لتطوير الرصيد المعرفي والبحثي سواءً أكان ذلك على مستوى الجامعة بصفةٍ خاصةٍ أو مستوى المجتمع عامة.
- ✓ العمل على دعم وتشجيع وتطوير أبحاث الدراسات العليا في بعض المجالات التخصصية التي تندرج تحت اهتمام الكرسي.
- ✓ خدمة وإبراز التاريخ العربي، ودعم البحث العلمي، وتعميق الفكر التاريخي وفق منهج علمي، وآليات بحثية أصيلة وحديثة.
- ✓ النهوض بالخدمات الإنسانية إلى آفاق التميز والمهنية والأداء العلمي، ومحاربة الفقر، ونشر ثقافة العمل الخيري في المجتمع.

3- الصناديق الوقفية:

الصناديق الوقفية هي أوعية تتجمع فيها الأموال المخصصة للوقف دون النظر إلى مقدار قيمتها سواء كانت صغيرة أو كبيرة ويتم تجميعها عن طريق التبرعات ومن ثم استثمارها وصرف ريعها في وجوه خيرية محددة للجهة المعلن عنها مسبقا، والتي تم التبرع لصالحها[4]، وهناك نوعان من الصناديق الوقفية التي تتعلق بتمويل الجامعات والبحث العلمي، كما يلي[5]:

أ. **الصناديق الوقفية التي تدير أوقاف الجامعات:** وتعتمد في مواردها على تبرعات وهبات وأوقاف تمنح للجامعة، من أجل استثمارها والإنفاق من عوائدها على احتياجات الجامعة والبحث العلمي، أو على ما يحدده المانح تفصيلا في وثيقة وقفه أو منحته، فتعهد الجامعة بهذه التبرعات والهبات إلى صندوق وقفي ليديرها لحساب الجامعة.

ب. **الصناديق الوقفية التي تقوم على أساس الصكوك الوقفية:** تقوم على فكرة ديمقراطية التمويل، حيث تهدف لجمع المال اللازم لتمويل مشروع ما من عدد كبير من أفراد المجتمع عن طريق إصدار صكوك وقفية للاكتتاب العام. وتبدأ العملية

---

[1] كمال منصوري وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص : 266.

[2] **الدليل التعريفي للكراسي البحثية**، إدارة الكراسي البحثية، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية متوفر على الرابط: **https://m.mu.edu.sa**

[3] خالد بن أحمد صقلي، **الكراسي العلمية بين الأهمية والدور الفاعل في تقويم السلوك وتقريب المذهب وتثمين العقيدة (نموذج كراسي جامع القرويين بفاس)**، مجلة عصور جديدة، العدد 27، أكتوبر 2017، ص: 39.

[4] سمير دهيليس وشعبان أعمر سعيد، **الصناديق الوقفية كآلية لتفعيل الدور التنموي للوقف في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية (دراسات اقتصادية)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد (09)، العدد (03)، جوان 2016، ص: 309.

[5] مي علي محمود حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

بتحديد الهدف من إنشاء الصندوق، والمشروع المراد تمويله؛ ثم تحديد رأس مال للصندوق، وتقسيمه إلى فئات صغيرة، مثل فئات 10 أو 20 **و. ن**، يلي ذلك إصدار أوراق ملكية بهذه القيمة في صورة صكوك أو وثائق وقفية، وتطرح هذه الصكوك للاكتتاب العام من خلال مؤسسة مالية، لبيعها للراغبين في الوقف، من أجل تجميع رأس المال المراد الوصول إليه.

4- المؤسسات الخيرية والأمانات الوقفية:

تعتبر المؤسسات الخيرية والأمانات الوقفية أحد الأشكال المؤسسية لاستخدام الوقف، والتي لا تنتشر كثيرا في البلاد العربية والإسلامية، وإنما يكثر استخدامها في بلاد الغرب، حيث يوجد أساس قانوني واضح لها، وكلاهما يقوم على فكرة إيقاف أموال وأصول لاستثمارها، من أجل تحقيق عائد مجزٍ يساعد في الحفاظ على الأصل وزيادته لتعويض تآكل قيمته بسبب التضخم، كما يكفي للصرف على أهداف المؤسسة أو الأمانة، أو الأشخاص والجهات الموقوف عليها ويمكن تعريف كلا منهما كالآتي[1]:

أ. **المؤسسات الخيرية Foundations :** هي مؤسسات غير هادفة للربح، تنشأ لأهداف اجتماعية أو تعليمية أو دينية، أو أي أهداف أخرى تصب في النفع العام وتقوم هذه المؤسسات على أساس حبس أموال معينة، وإيقافها، فتمتلك بالتالي مصادر تمويلها الذاتية التي توفر تمويلا دائما للإنفاق على أنشطتها المختلفة .

ب. **الأمانة الوقفيةTrust:** هي كيان غير ربحي، يقوم على التزام يلزم شخصا يسمى **"الأمين"** أو عدة أشخاص يتكون منهم **"مجلس أمناء"** بالتصرف بأموال وأصول واستثمارها لمصلحة أشخاص آخرين متبعين في ذلك شروط اتفاقية الاستئمان، والقوانين التي تحكمها.

5- إنشاء الجامعات الوقفية:

تعد الجامعات الوقفية إحدى صور مساهمة المجتمع المدني في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي؛ فهي جامعات خاصة يؤسسها أفراد أو جمعيات أهلية، بهدف توفير خدمة تعليمية جيدة، وتقدم الجامعات الأهلية خدماتها التعليمية بمقابل مالي، ولكنها لا تسعى إلى تحقيق الأرباح، بل يعاد استثمار ما يتحقق من أرباح داخل الجامعة مرة أخرى لتحسين العملية التعليمية[2]، ومن أمثلة هذه الجامعات نجد جامعة هارفارد، جامعة أكسفورد...إلخ.

تميزت الجامعات الوقفية بقدرتها على التغلب على العديد من المشكلات، ومتابعتها للتطورات العالمية، وتوفيرها لمناخ الحرية الأكاديمية، ورعايتها للبحث العلمي، وربطه المباشر بالصناعة والمجالات التنموية والحيوية من خلال الشراكات الحقيقية، ومن ثم خدمة المجتمع وتحقيق رفاهيته وتقدمه[3].

6- إدارة الأوقاف الخاصة بالجامعات:

تحرص الجامعات في العديد من بلدان العالم على تملك أوقاف، بعضها ينشأ عن طريق إيقاف بعض ما تتلقاه الجامعة من تبرعات أو هبات وقد لاقى هذا الأمر اهتمام العديد من الباحثين الذين درسوا أسباب اهتمام الجامعات بإيقاف بعض ما تتلقاه من أموال لاستثمارها واستخدام العائد منها، بدلا من صرفها مباشرة[4].

---

[1] **المرجع نفسه، ص: 34.**

[2] **المرجع نفسه**، ص: 37.

[3] نسرين صالح محمد صلاح الدين وآخرون، **إدارة أموال الأوقاف وتوظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان**، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد (7)، العدد (5)، ماي 2018، ص: 90.

[4] مي علي محمود حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

تهدف الجامعات من خلال هذا النوع من التمويل إلى الحفاظ على السمعة والتميز الأكاديمي بها، وحماية الحرية الفكرية، وتوفير دخل استثماري أضافي لدعم الأنشطة الموقوف عليها(مثل الكراسي الوقفية، والمنح، وتمويل البحث العلمي).

من خلال ما تم عرضه سابقا نجد أن للوقف العلمي دورا كبيرا في تمويل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال تنوعه صوره وصيغه التي تغطي جميع الجوانب التي يحتاجها القطاع، بدء بالبنى التحتية (أراضي، جامعات مخابر...إلخ)، والمبالغ المالية الموقوفة لصالح الجامعات التي تنمها الاستقلالية المالية عن تمويل الحكومات، وكذا أوقاف الجامعات التي تمنح الحق لإدارة الجامعة في التصرف فيها، كل هذا يصب في صالح دعم البحث العلمي وتطويره، وهذا ما تثبته الكراسي الوقفية التي يسعى من خلالها الواقفون إلى استهداف تخصصات جديدة تفرضها طبيعة التطور التكنولوجي.

المحور الثالث: واقع و آفاق تمويل القطاع الوقفي لقطاع التعليم العالي في الجزائر

بعد التطرق للمسار التاريخي للوقف في البلاد الإسلامية، أو ما يسمى بالجمعيات الخيرية في غيرها، ارتأينا الوقوف على واقع القطاع الوقفي العلمي في الجزائر و حاولنا وضع نموذج لاستقطاب التمويل الوقفي لقطاع التعليم العالي و إيجاد آليات لتطويره.

أولا: واقع القطاع الوقفي العلمي في الجزائر

1- تطور الإطار التشريعي للاستثمار الوقفي العقاري في الجزائر:

إن الاستثمار الوقفي العقاري في الجزائر لم يعرف تطبيقات ميدانية قوية، ذلك أن الوتيرة التي تسير بها مختلف المشاريع الاستثمارية الوقفية ضعيفة جدا، علما أنها مشاريع واعدة وتبرز النقلة النوعية في هذا المجال كمشروع حي الكرام ببلدية السواحلة بالعاصمة، ومشروع المسجد الأعظم...، ويتضح من خلال هذه المشاريع النموذجية أن هناك نقلة نوعية في التفكير الخاص بالاستثمار الوقفي، وهذا لم يكن ممكنا لو لم توجد نصوص قانونية تتيح مثل هذه الاستثمارات، حيث بدأ في التفكير الوقفي بعد صدور قانون 10/91المؤرخ في 12 شوال عام 1411 هـ الموافق 27 أفريل 1991 والمتعلق بالأوقاف، و ظل الأمر على حاله رغم صدور المرسوم التنفيذي رقم381/98 المؤرخ في 12 شعبان عام1419 الموافق ل01 ديسمبر 1998، الذي حدد شروط إدارة الأملاك الوقفية و تسييرها و حمايتها، إلى أن تمَ إصدار قانون07/01 المؤرخ في 28 صفر عام 1422 الموافق 22 ماي 2001 المعدل والمتمم لقانون 10/91، و يظهر من خلال هذا القانون أن المادة 45 هي الوحيدة التي تحدثت صراحة على استثمار الأملاك الوقفية وربطها بشرف الواقف، وأن تكون مطابقة للشريعة الإسلامية في مجال الأوقاف، إلا أن كيفيات تطبيق ذلك لم توضح فيما بعد عن طريق التنظيم حيث اقتصرت الاستثمارات على الإيجار ومراجعته وفق الأسعار الحقيقية، والتي تظل دائما ضعيفة مقارنة بأسعار السوق[1].

وعليه يمكن القول أن قانون 10/91 المتعلق بالأوقاف هو أول مبادرة قانونية عبرت عن إرادة سياسية نحو بعث الاستثمار الوقفي في الجزائر، لكنها لم تأتي بثمارها رغم صدور المرسوم التنفيذي رقم381/98 الذي حدد شروط إدارة الأملاك الوقفية و تسييرها و حمايتها، إلى أن تمَ إصدار قانون07/01 حيث تطرق لاستثمار الأملاك الوقفية و ضرورة مطابقتها للشريعة الإسلامية في مجال الأوقاف، إلا أن كيفيات تطبيق ذلك لم توضح.

[1] ليندة بوزرورة وقطاف سهيلة، إسهام الوقف في تمويل الجامعة الجزائرية، مجلة الاقتصاد و القانون، العدد 04، مارس2020،ص ص: 140-141.

2- واقع الوقف العلمي في الجزائر:

انحصر واقع الوقف العلمي في الجزائر على المدارس الوقفية والكتب حيث توزع على النحو التالي:

أ. **المدارس الوقفية في الجزائر:** تعد المدارس الوقفية من ابرز مظاهر الوقف العلمي في الجزائر، ومن أشهرها مدرسة الخنقة ومدرسة مازونة وتُنسَب مدرسة الخنقة إلى مُؤسِّسها "أحمد بالنَّاصر" لذلك تُسمَّى بالنَّاصريَّة ،وقد اشتهرت بعلوم النَّحو والفقه والحديث وكانت مقصد طلبة الزِّيبان ووادي سُوف والأوراس وحتَّى قسنطينة وعنَّابة (ومن خرِّيجي مدرسة الخنقة أحمد التّليلي وخليفة بن الحُسين الغماري أمَّا مدرسة مازونة فقد كانت على درجة من الأهمِّيَّة في النَّواحي الغربيَّة من البلاد وكان لها نظام راسِخ وتقاليد متينة استمدَّتها من صِلتها بالتَّعليم في تلمسان والأندلُس والمغرب الأقصى . وهي أيضاً من أقدَم المدارِس التي أُسِّسَت في العهد العثماني، وقد اشتهرت بالخُصُوص في الفقه والحديث وعلم الكلام واستمرَّت المدرسة تُشعّ بالمعرفة حتَّى بعد انتقال العاصمة الإقليميَّة من مازونة إلى معسكر ثمَّ إلى وهران[1].

وأصبح المواطنون يتنافسون على إرسال أبنائهم إلى التَّعليم في المدارس الوقفية التي بنيت في أغلب مدُن القُطر الجزائري وفاق عددها 130 مدرسة في سنة 1946 م، وأصبح المتخرِّجون من السَّنة الخامسة يتوجَّهون إلى المعاهد التُّونسيَّة والمغربيَّة لإتمام تعليمهم الثَّانوي فما فوق في علوم اللغة العربيَّة[2].

وبعد وقف المدارس التي تكفَّلت بتدريس أبناء الشَّعب الجزائري قواعد الدِّين ولغته والعلوم الأخرى في مستويات التّعليم الأولى، حاولت جمعيَّة العلماء المسلمين الجزائريِّين إنشاء معهد للتّعليم الثَّانوي ،وكان يُعتبر امتداداً لجامعة الزّيتونة وكان هذا المعلَم حلماً للشَّيخ ابن باديس وقد حقَّقه له رفاقه بعد وفاته وعلى رأسهم الشَّيخان محمّد البشير الإبراهيمي والعربي التبسّي وكان مقرّ هذا المعهد قد اشتري بتبرُّعات المحسنين وقفاً لله تعالى على العلم وأهله[3].

وكان العزم منعقداً على تعميم تجربة المعهد في كلّ عواصم القطر الجزائري (شرقاً وغرباً)[4].

ب. **وقف الكتب** : كان وقف الكُتُب يتمّ بنفس الطَّريقة التي تتمّ بها الأوقاف الأخرى فالواقف عادةً ينُصُّ على أنَّ الكتاب موقف في سبيل الله على طلبة الجامع أو الزَّاوية أو المدرسة التي يوجد فيها [5] ، ويوجد بقسنطينة مجموعة من المكتبات التي أوقفها أصحابها على طلبة العلم ،وهي كلُّها موجودة بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميَّة بقسنطينة وقد جمعت هناك باعتبار أنَّ جامعة الأمير هي أكبر قطب علمي للعلوم الشَّرعيَّة يجتمع فيه طلاَّب العلم فتكون الاستفادة أكبر، ويبلغ عددها 14 مكتبة مجموع الكتب الموجودة بها 6555 عنواناً منها 621 مخطوطاً وتُسمَّى هذه المكتبات في الجامعة بمكتبات الشُّيوخ وتعتبر من أزخر أقسام المكتبة الجامعيَّة لكونها تضمّ زبدة ما جمعه مشايخ وعلماء أفنوا أعمارهم في خدمة العلم والمعرفة ويعتبر الشَّيخ **محمّد خير الدّين** نائب رئيس جمعيَّة المسلمين الجزائريِّين هو أوَّل من وضع اللبنة الأولى لهذه المكتبة الوقفيَّة سنة 1989 م، و قد شجَّع العديد من العلماء والمشايخ من مختلف ربوع هذا الوطن المفدَّى أن يحبسوا مكتباتهم لهذه الجامعة، ومن هذه المكتبات مكتبة الشَّيخ **محمّد الشّريف بدوي**، وعدد كتبها 1144 عنواناً ومكتبة

---

[1] أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثَّقافي ، ج 01 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط 01 ، 1998 م ، ص : 284 – 285.

[2] محمَّد الحبيب منَّادي، **أثر الوقف في البحث العلمي والنّهوض الحضاري (نموذج الوقف على الجامعات)** مجلة مقامات للدراسات اللسانية و الأدبية و النقدية، العدد2، المجلد2،ص.19.، ص.19.

[3] **المرجع نفسه، ص: 19.**

[4] معهد عبد الحميد بن باديس **ما له وما عليه** ، مقال بقلم محمّد البشير الإبراهيمي ، جريدة البصائر ، م 01 ، ص : 344 ، العدد 44 سنة 1948 م

[5] محمَّد الحبيب منَّادي، مرجع سابق، ص.20.

إبراهيم جاو، حيث تمَ بمناسبة حفل افتتاح السَّنة الجامعيَّة 2008 م – 2009 مَ تسليم واستلام المكتبة الخاصَّة بالأستاذ الشَّيخ : إبراهيم جاو . المقدّمة هبةً إلى جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميَّة وقفاً على طلبة العلم والمعرفة.[1]

انطلاقا مما سبق، نستنتج أن الوقف العلمي في الجزائر انحصر في المدارس الوقفية، على أنها مدارس فتحتها الواقفون لمحو الجهل،و وقف الكُتُب، أين يقف الواقف كتبه في سبيل الله، حيث جمعت أغلب كتب المشايخ هبةً إلى جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميَّة وقفاً على طلبة العلم والمعرفة، باعتبار أنَّ جامعة الأمير هي أكبر قطب علمي للعلوم الشَّرعيَّة.

ثانيا: نموذج مقترح لرسم آفاق استقطاب الجامعات الجزائرية للتمويل الوقفي

إن شرح مقترحنا حول استحداث آليات استقطاب الجامعات الجزائرية للتمويل الوقفي، يستلزم التعريج على هيكلها التنظيمي لأن ذلك ضرورة ملحة لإسناد مختلف المهام ضمن هذا الإطار، و قد تمَ اختيار جامعة الجزائر2 كنموذج لنسقط عليه عمل باقي الجامعات الجزائرية الأخرى لاستقطاب التمويل الوقفي.

الشكل رقم (02):الهيكل التنظيمي لجامعة الجزائر2

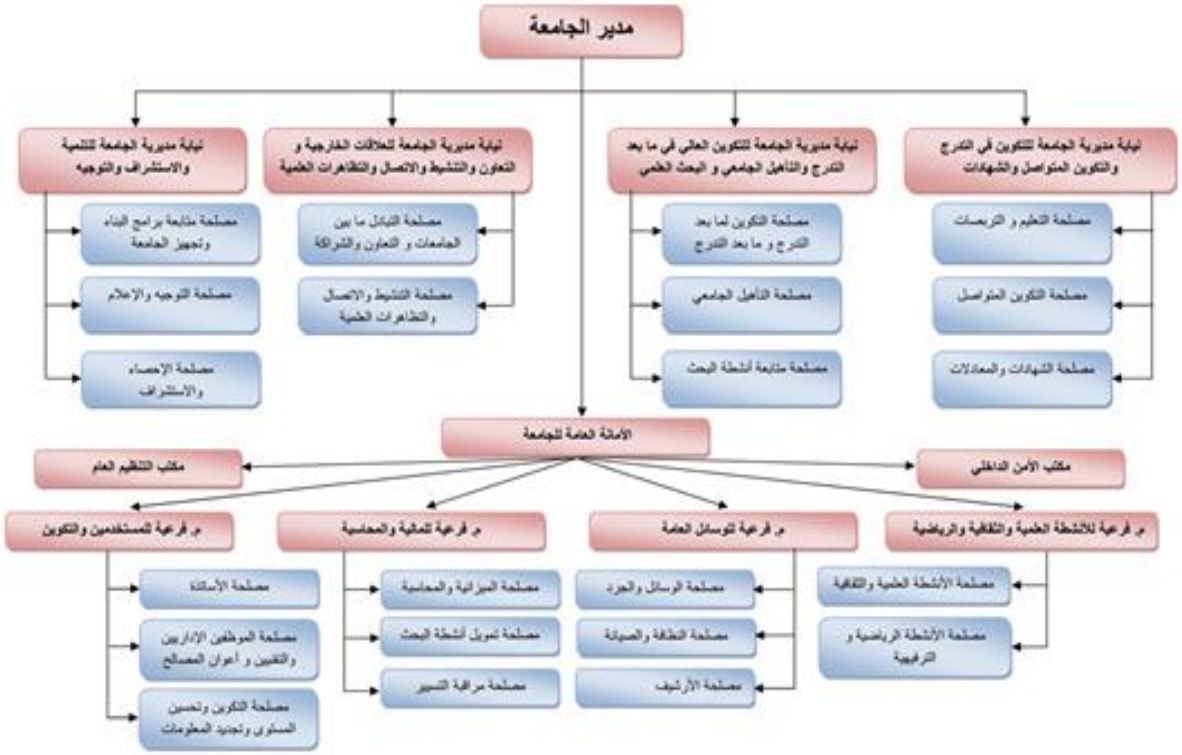

المصدر: http//univ-alger2.dz/index.php/ar

إن استقطاب التمويل الوقفي للجامعة الجزائرية يستدعي الوقوف على الهيكل التنظيمي لإدارتها كما هو ممثل في الشكل أعلاه، حيث تختص كل إدارة بمجموعة من المهام المنوطة بها، إلا أنها تصب في خدمة الجامعة، و على ذلك فإن كل مصلحة من هذه المصالح يمكن لها المشاركة و المساهمة في تسهيل عمل التمويل الوقفي للجامعة حيث:

- تقوم نيابة مديرية الجامعة للتنمية و التوجيه و الاستشراف بإحصاء احتياجات الجامعة من البنى التحتية و التجهيزات المختلفة و الشبكات الضرورية، كشبكة الانترنت و الهاتف و الماء و الكهرباء و الغاز و المكتبات و الكتب و غير ذلك.

- تقوم نيابة المديرية الجامعة المكلفة بالتكوين في التدرج و التكوين المتواصل و الشهادات بإحصاء عدد الطلبة و الأساتذة و تهتم ببرامج التكوين و غيرها من المهام، و هي بذلك تتمكن من حصر احتياجات الطلبة و مستلزمات العملية التعلمية وفق البرامج و المناهج الجديدة و ما يترتب على ذلك من تكاليف.
- تقوم نيابة مديرية الجامعة المكلفة بالتكوين العالي فيما بعد التدرج و التأهيل الجامعي و البحث العلمي بحصر احتياجات الجامعة من مخابر و تجهيزات و منح و تربصات طلبة الدراسات العليا.
- و كذا بالنسبة لمصالح الخدمات الجامعية التي يمكنها القيام بحصر احتياجات الطلبة من إطعام و إيواء و نقل لتوفير المناخ الأفضل للتحصيل العلمي.
- مصلحة الوسائل العامة لدى أمانة الجامعة التي بإمكانها القيام بعمليات الجرد و جمع المعلومات حول مختلف الوسائل.

إذن يمكن لهذه الإدارات حصر احتياجات الجامعة بشتى أنواعها دوريا،و وضع هذه المعلومات في متناول نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية و التعاون و التنشيط و التظاهرات العلمية، حيث تلعب هذه الإدارة دور همزة الوصل بين احتياجات الجامعة و إدارة الأوقاق في مديرية الأوقاف و الشؤون الدينية و كذا جمعيات المجتمع المدني الخيرية، كما يتم استحداث تشريعات و إدارة تضبط التحكم في عملية تمويل الاستثمارات الوقفية داخل الجامعة بما يتماشا مع الاحتياجات المحددة و تسهر على متابعتها و مراقبتها و لها صلاحية التدخل إذا اقتضى الأمر ذلك.

إن السير الجيد لهذه الإدارة يستوجب وضع أرضية رقمية تتيح للمعنيين المعلومات الخاصة باحتياجات الجامعة في مختلف المجالات و في المقابل تطرح برامج متنوعة للتبرع مثل:

- فتح حساب للمساهمة في تمويل بشكل عام أي تمويل غير مقيد.
- فتح حسابات مقيدة كالتالي:
  - ✓ للتبرع بتكلفة كلية، قسم ، معهد.
  - ✓ للتبرع بتكلفة قاعة محاضرات تعمد الجامعة لإنجازها.
  - ✓ التبرع بتكلفة إعمار مكتبة لتخصص ما.
  - ✓ التبرع بالتجهيزات أو التأثيث.
  - ✓ التبرع لتقديم منح لدراسة الطلبة المتفوقين من الفقراء.
  - ✓ وقف الأمتار، حيث يمكن تحديد قيمة المتر الواحد و يتحصل صاحبها على شهادة وقفية بعدد الأمتار التي شارك في وقفها، و يمكن تحديد قيمة مالية للواقف ليكون الوقف بإسمه.
  - ✓ مساهمة أعضاء هيئة التدريس و العاملين بالجامعة للتبرع بمقتطعات للصندوق الوقفي.
  - ✓ مساهمات المؤسسات و أرباب العمل للتبرع ب دينار واحد يوميا من مداخيلهم.
  - ✓ التبرع بتكلفة طالب أو مجموعة طلبة.
  - ✓ تبرع خرجي الجامعة الذين تعمل هذه الأخيرة على استدامة العلاقة معهم.

في الواقع أن هذه العملية تستدعي فريقا من مهندسين و إعلاميين متخصصين في إطلاق ومضات إشهارية تعرف المتعاملين الواقفين لتلبية احتياجات الجامعة بمستويات تقدم و ازدهار أوقافهم لتحفيزهم على التبرع و الاستثمار الوقفي سواء فيما يخص البنى التحتية أو البرامج التكوينية، لكسب ثقة الواقفين و ضمان استدامة تبرعاتهم، كما تستدعي هذه العملية خبراء ماليين قادرين على التسيير المالي لمختلف التمويلات و الاستثمارات بما يضمن الشفافية و الثقة بين إدارة الجامعة و الواقفين و المستفيدين، و يكون

ذلك بإصدار تقرير سنوي حول حجم التبرعات و الأوقاف التي حصلت عليها الجامعة و كيفية إدارتها و استثمارها و حجم العائد المحقق و فيما تم صرفه، كما يجب تحديد الجهة المخول لها بالاستثمار، في حال الاستثمارات التي تقوم بها الجامعة، و آليات المتابعة و المساءلة و طرح التشريعات الكافية لضمان حق الواقف في الوقوف على وقفه.

- **الحوافز الضريبية:** إن هذه الآلية لاستقطاب التبرعات ليست من مهام الجامعات، وإنما هي من أدوار الحكومة والنظام التشريعي حيث أن نظام الضرائب في عدد من الدول يقدم حوافز وإعفاءات ضريبية للمانحين عند تقديمهم لمنح أو هبات خيرية لمؤسسات التعليم الجامعي[1].

ثالثا: تحديات تفعيل التمويل الوقفي للجامعات الجزائرية

- إرادة سياسية لإرساء إطار مؤسسي و تشريعي لتسيير عملية تمويل الاستثمارات الوقفية للقطاع التعليم العالي في الجزائر و متابعتها وإلحاقها بصلاحيات التدخل إن اقتضى الأمر.
- الإفصاح المالي على كل البيانات المتعلقة بتبرعات و استثمارات الواقفين من حيث حجم أصول الوقف و كيفيات استثمارها و العوائد المحققة و مجالات صرفها سواء على مستوى مديرية الأوقاف و الشؤون الدينية أو على مستوى الجمعيات الخيرية أو على مستوى الهيئات المخول لها بتسيير التمويل الوقفي للجامعة.
- الاهتمام بالجانب الترويجي لمختلف المنتجات الوقفية لتمويل قطاع التعليم العالي من خلال حملات الدعاية عبر مختلف وسائل الإعلام و الاتصال و التواصل الاجتماعي.
- تكوين و تدريب اليد العاملة داخل الهيئات المخول لها بإدارة الاستثمارات الوقفية تكوينا عال الجودة في مختلف مجالات الفقه و الشريعة و التسويق و المالية و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

انطلاقا مما سبق، نستنتج أن الوقف العلمي في الجزائر انحصر في المدارس الوقفية، على أنها مدارس فتحتها الواقفون لمحو الجهل،و وقف الكُتُب، أين يقف الواقف كتبه في سبيل الله، حيث جمعت أغلب كتب المشايخ هبةً إلى جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميَّة وقفاً على طلبة العلم والمعرفة، باعتبار أنَّ جامعة الأمير هي أكبر قطب علمي للعلوم الشَّرعيَّة، غير أن وضع التشريعات التي تضبط الوقف العلمي قد تأخر كثير، حيث يعد قانون 10/91 المتعلق بالأوقاف أول مبادرة قانونية عبرت عن إرادة سياسية نحو بعث الاستثمار الوقفي في الجزائر، لكنها لم تأتي بثمارها رغم صدور المرسوم التنفيذي رقم381/98 الذي حدد شروط إدارة الأملاك الوقفية و تسييرها و حمايتها، إلى أن تمَ إصدار قانون07/01 حيث تطرق لاستثمار الأملاك الوقفية و ضرورة مطابقتها للشريعة الإسلامية في مجال الأوقاف، إلا أن كيفيات تطبيق ذلك لم توضح، و على ذلك قمنا بوضع مقترح لآليات استقطاب و تسيير التمويل و الاستثمار الوقفي للجامعة الجزائرية المقيد و غير المقيد، ورفع التحديات لاستحداث الأطر المؤسسية و التشريعية داخل الجامعة الجزائرية لتسيير التمويل الوقفي لها، والوقوف على الإفصاح المالي و نشره، بالإضافة لتوعية الأطراف المتدخلة في هذه العملية من مواطنين ، جمعيات خيرية، قطاع خاص، وحثهم على ضرورة دعم الجامعة ماليا و ماديا من أجل الرفع من مستوى التعليم و البحث لتحقيق تنمية مستدامة من منظور إسلامي يسودها التكافل الاجتماعي والإنساني لأن العلم النافع صدقة جارية و دعمه مأجور عند خالقه.

[1] مي علي محمود حسن، **مرجع سبق ذكره** ، ص 46.

خاتمة: بناء على ما تقدم يمكننا القول أن التنمية من المنظور الإسلامي تؤكد ما تمَ التوصل إليه في الفكر الكلاسيكي التقليدي لمفهوم التنمية المستدامة و أبعادها :البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، الإنساني و البيئي، و يتجلى ذلك من خلال الآيات القرآنية التي تجسد هذه الأبعاد، وقد اجتهد المسلمون في البحث عن الطرق المشروعة لتمويل التنمية المستدامة، وخلصوا لابتكار آليات تخص الفكر الإسلامي مثل الصيرفة الإسلامية و الوقف، هذا الأخير الذي يمكن أن يقوم بتمويل مختلف احتياجات التعليم في مختلف أطواره على اعتبار أنه من أهم المحاور الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة، و خاصة التعليم العالي الذي يستدعى حشد مبالغ ضخمة. **"تأكيد الفرضية الأولى"**.

إن مشكل التمويل الذي يواجه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، جعل من القائمين عليه والمهتمين بتطوير العلوم واستدامتها، يبحثون في طرق أكثر فعالية تضمن استمرارية التمويل، وهذا ما وفره الوقف العلمي، الذي تبنته الدول العربية والمسلمة منذ ظهور الإسلام، وهذا في إطار التوأمة بين العلم والمال، من خلال إعطاء الصدقة بعدا اقتصاديا، وذلك لأن الاستثمار في رأس المال البشري يعتبر من أساسيات النمو والتطور، وهو ما أثبته فترة النهضة العلمية العربية (إنشاء المستشفيات، إصدار مؤلفات لمختلف العلوم، إنشاء جامعات وقفية...إلخ)، هذه الآلية لم تكن حكرا على الدول العربية الإسلامية، بل تم تبنيها من طرف الدول الغربية في صور مساعدات خيرية دائمة تخصص لدعم البحث العلمي، وأبرز مثال في ذلك جامعة هارفرد الأمريكية التي تعتمد بشكل كبير على الوقف العلمي في توسيع مجالات البحث لديها. من منطلق هذا الكلام نأتي **لتأكيد "الفرضية الثانية"**.

وقد ثبت أن الوقف العلمي في الجزائر انحصر في المدارس الوقفية، على أنها مدارس فتحتها الواقفون لمحو الجهل، و وقف الكُتُب، حيث جمعت أغلب كتب المشايخ هبةً إلى جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميَّة وقفاً على طلبة العلم والمعرفة، غير أن وضع التشريعات التي تضبط الوقف العلمي قد تأخر كثير، حيث يعد قانون 10/91 المتعلق بالأوقاف أول مبادرة قانونية عبرت عن إرادة سياسية نحو بعث الاستثمار الوقفي في الجزائر، لكنها لم تأتي بثمارها إلى أن تمَ إصدار قانون07/01 حيث تطرق لاستثمار الأملاك الوقفية و ضرورة مطابقتها للشريعة الإسلامية في مجال الأوقاف، إلا أن كيفيات تطبيق ذلك لم توضح، **"تأكيد الفرضية الثالثة"**

وعلى ذلك قمنا بوضع مقترح لآليات استقطاب و تسيير التمويل و الاستثمار الوقفي للجامعة الجزائرية المقيد و غير المقيد، و رفع التحديات لاستحداث الأطر المؤسسية و التشريعية داخل الجامعة الجزائرية لتسيير التمويل الوقفي لها، والوقوف على الإفصاح المالي و نشره، وتوعية الأطراف المتدخلة في هذه العملية و حثهم على ضرورة دعم قطاع التعليم العالي من أجل الرفع من مستوى التعليم و البحث لتحقيق تنمية مستدامة من منظور إسلامي.

قائمة المراجع:

- القرآن الكريم: (النحل 112، النور 33، الحديد 7، البقرة 205، الأعراف 85).
- حديث شُعب الإيمان رواه مسلم.
- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثَّقافي**، ج 01 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط 01 ، 1998 .
- **الدليل التعريفي للكراسي البحثية**، إدارة الكراسي البحثية، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية متوفر على الرابط: **https://m.mu.edu.sa**
- السعيد دراجي، التنمية المستدامة من منظور إسلامي، منقول من الموقع:
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/11131/1/essaid%20draji.pdf
- ليندة بوزرورة وقطاف سهيلة، إسهام الوقف في تمويل الجامعة الجزائرية، مجلة الاقتصاد و القانون، العدد 04، مارس2020.

- خالد بن أحمد صقلي، **الكراسي العلمية بين الأهمية والدور الفاعل في تقويم السلوك وتقريب المذهب وتثمين العقيدة (نموذج كراسي جامع القرويين بفاس)**، مجلة عصور جديدة، العدد 27، أكتوبر 2017.
- زبير عياش و أميرة بن مخلوف، **الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا من منظور الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، نوفمبر 2013.
- سمير دهيليس وشعبان أعمر سعيد، **الصناديق الوقفية كآلية لتفعيل الدور التنموي للوقف في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية (دراسات اقتصادية)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد (09)، العدد (03)، جوان 2016.
- عايد عبد الله العصيمي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- عثمان علام وعمرو العمري، **الوقف العلمي المبتكر وأهميته في تطوير التعليم والبحث العلمي (نماذج إماراتية رائدة)**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد (04)، العدد (01)، جانفي 2021.
- كمال منصوري وآخرون، **الوقف العلمي كإحدى سبل دعم العليم العالي (جامعة هارفرد نموذجا)**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الوقف العلمي وسبل تفعليه في الحياة المعاصرة، جامعة حمة لخضر، الوادي، مارس 2017.
- مُحَمَّد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس ، 2011.
- مراد ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد26، جوان 2010.
- هجيرة دليمي، **صور من الوقف العلمي في الحضارة الإسلامية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الوقف العلمي وسبل تفعليه في الحياة المعاصرة، جامعة حمة لخضر، الوادي، مارس 2017.
- يحيى مسعودي، **اشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.
- معهد عبد الحميد بن باديس **ما له وما عليه** ، مقال بقلم محمّد البشير الإبراهيمي ، جريدة البصائر ، م 01 ، ص : 344 ، العدد 44 سنة 1948.
- دلال الجيلالي، **دور الوقف في النهضة العلمية والثقافية (قراءة في التجربتين الإسلامية والغربية)**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية /قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (17)، جانفي 2017.
- مُحَمَّد الحبيب منَّادي، **أثر الوقف في البحث العلمي والنّهوض الحضاري (نموذج الوقف على الجامعات)**، مجلة مقامات للدراسات اللسانية و الأدبية و النقدية، العدد2، المجلد2.
- نسرين صالح مُحَمَّد صلاح الدين وآخرون، **إدارة أموال الأوقاف وتوظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان**، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد (07)، العدد (05)، ماي 2018.
- نداء مُحَمَّد زقزوق، **الوقف العلمي وعلاقته بالمستوى الحضاري للأمة**، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد (43)، الملحق (02)، 2016.
- مُحَمَّد عبد الحليم عمر، **التنمية المستدامة من منظور إسلامي**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد418 ربيع الآخر1442-نوفمبر ديسمبر2020، على الموقع: **https://www.aliqtisadalislami.net**
- نوال عبد المنعم، **أهمية التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة و انعكاساته على الاقتصاديات العربية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد418 ربيع الآخر1442-نوفمبر ديسمبر2020، على الموقع: **https://www.aliqtisadalislami.net**
- Farra Munna Harun &al**, Issues and economic role of Waqf in higher education institution: Malaysian experience,** Al-Iqtishad: Jurnal Ilmu Ekonomi Syariah (Journal of Islamic Economics) **,** Vol 8 (01), January 2016.
- Sayuti Ab Ghani & al, **Higher Educational Opportunities for Underprivileged Community Via Waqf Education Financing Models**, International Journal of Academic Research Economic and Management Sciences, Vol (10), No (02), 2021.